



المجلس السياسي

فبراير 1

نشرة دورية تصدر عن المجلس السياسي في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير - البحرين

العدد الثالث - أغسطس / آب 2024م

- كلمة أولى: آل خليفة والالتحاق بالغزاة
- ملف العدد: قصة القرار رقم 278 (1970)
- عباس المرشد: الاستقلال المنقوص في البحرين
- إصدارات: البحرين وثورتها في مذكرات عبد اللهيان



ذكرى استقلال البحرين

14 أغسطس 1971 م

العدد الثالث

الفهرس

«الصهيونية تستبيح
شّن الحروب العدوانية
الحارقة والاعتقال
لكل نفس محترمة
تناهض الظلم وتنتصر
للعدل وتدافع عن
الحقوق. كلّ مناصرة
لهذا المثلث الشيطاني
تعني معاداة لا مغفرة
لها للدين والإنسانية
والأمن العالمي وحقّ
الحياة. من الضروري
للسلام العالمي أن
يتحدّ العالم لكسر إرادة
هذا المارد الشيطاني
الذي يستهدف أن يفرغ
ساحة الحياة من الأمن
والقيم والضوابط التي
تحفظ بقاء مجتمع
الإنسان، وألّا يترك لشيء
من جرائمه العدوانية
العابثة الخطيرة أن تمرّ
بلا حساب ولا عقاب».

من بيان آية الله الشّيخ
عيسى قاسم
الأول من أغسطس / آب 2024

- 3----- كلمة أولى
- 4----- ملف العدد: قصّة القرار رقم 278
- 7----- المقابلة: مع عباس المرشد
- 10----- من أجل دستور متقدم (3)
- 11----- منبر الجمعة في البحرين
- 12----- تقارير عامة: الشهيد الكبير هنية
- 14----- في مثل هذا اليوم
- 15----- حوار العدد: محفوظ منور (1-2)
- 19----- من الموقف الأسبوعي
- 20----- وجهة نظر: في ذكرى الاستقلال
- 21----- القاموس السياسي
- 22----- مواقف وتصريحات
- 23----- إصدارات
- 24----- بروفايل: أحمد الاسكافي
- 25----- التحليل السياسي

كلمة أولى

آل خليفة: عقيدة الالتحاق بالغزاة وقوى الهيمنة

لا يمكن فهم غياب «ذكرى الاستقلال» عن أجندة الكيان الخليفيّ في البحرين؛ من غير استيعاب خلفيات «العقيدة» الثابتة لآل خليفة في الالتحاق بالغزاة، على مدى تاريخهم. في كلّ مراحلهم؛ كان آل خليفة يرمون أنفسهم على الخارج بحثاً عن كلّ ما يمكن أن يُعوّض عن نقصهم غير المحدود، ويرتق رقعة الأمراض المستعصية التي تتلبّس بالدّلاء على أوطان الآخرين.

والحقيقة، إنّ آل خليفة - وهم يرمون أنفسهم في أحضان الغزاة - يبحثون عمّن يُشبههم في هويّة الغزو والتّاريخ الغامض. مثلاً، مع علاقتهم الخاصة بالكيان الصهيونيّ؛ فهم يُشبهون جزء من مديونيّة التّشابه مع الصّهاينة في بغض السّكان الأصليين. وقبل ذلك وبعده؛ كانوا يجدون في البريطانيين والأمريكيين ما يُخفّف من وطأة الانتساب إلى دائرة الهيمنة والتّبعيّة. وكذلك الحال مع آل سعود، وقد أصاب الدّكتور عبد اللّهيان وضمّ الهيمنة السّعوديّة على آل خليفة في مذكراته المنشورة التي نعزّض مقتطفات منها في هذا العدد من نشرة «14 فبراير».

إنّنا نؤمن بأنّ إسقاط نظام الفساد والاستبداد، المسنود بحقّ تقرير المصير من جهة، وبمواجهة «الاحتلالات» الأجنبيّة للبحرين من جهة أخرى؛ هو ما ينبغي أن يكون حاضراً في صياغة ذكرى الاستقلال، فهي ذكرى حرّيّة وتحزّر على حدّ سواء، وتفتّح الباب للعمل على بناء الدّولة المستقلّة من جانب، واستعادة الهويّة البحرانيّة الأصيلة من جانب آخر. نعتقد أنّ ثقة فائدة في اشتغال المعارضة بإحياء الإرث الأصيل لهذه البلاد، وإنجاز بدائل تُعزّز مشروع تحرير الهويّة من الاحتلال الخليفيّ، بما في ذلك إنجاز علم وطنيّ خالٍ من تشبّه الارتباط بالاستعمار، ونشيد وطنيّ، جنباً إلى جنب مشروع الدّولة الوطنيّة القائمة على الدّستور الذي يكتبه الشعب، بكلّ فئاته ومكوّناته الأصيلة. ■



قصة القرار رقم 278 (1970): وثائق استقلال البحرين

بعد نزاع طويل حول الوضع الإقليمي بالبحرين؛ تهمت تسوية أمور هذه الجزيرة في 11 مايو 1970م، حيث أقرت إيران في عهد الشاه المقبور باستقلال البحرين في أعقاب تحقيق أجرته الأمم المتحدة. كانت البلاد تخضع تحت الولاية السياسية لإيران منذ قرون طويلة، إذ أحكم الصفويون السيطرة عليها سنة 1602م، وظلت تحت هيمنة فارس حتى سنة 1783م، إذ احتلت عائلة آل خليفة البحرين، إلا أن الحقبة التي سبقت ذلك امتلأت أيضاً بتحوّلات كبيرة بسبب تعدّد السيطرة على البلاد، إذ تعاقبت دولٌ وعوائلٌ على حكم البحرين.

شارك البريطانيون في الهيمنة على البحرين لأكثر من 150 سنة، وأعطوا آل خليفة حق التصرف في التحكم الداخلي فيها. إلا أن إيران لم تتوقف عن المطالبة باسترجاع سيادتها على البحرين، ولأكثر من قرن من الزمان. ففي 22 نوفمبر 1958م، أعلن شاه إيران في مؤتمر صحافي إن البحرين «جزء لا يتجزأ من إيران»، وقال بأنه سيقبل ولاء الحاكم الخليفي آنذاك الشيخ سلمان بن أحمد آل خليفة، بصفته أول حاكم عام لإيران في البحرين.

إيران: الاستجابة لرغبات سكّان البحرين

بعد ذلك بسنواتٍ وفي أجواء الخروج البريطاني من المستعمرات، وتحديدًا في 5 يناير 1969م؛ قال الشاه الإيراني إن سكّان البحرين يمكنهم أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم، وأوضح في الوقت نفسه إن إيران لا تريد أن تغادر بريطانيا البحرين من الباب الأمامي لتعود إليها من الخلف، وقد مهد ذلك لتطور آخر في هذا الملف، إذ دخلت مسألة البحرين في رواق الأمم المتحدة في 28 مارس 1970 عندما أعلن أمين عام المنظمة «يو ثانت» موافقته على تحريك دوره في معالجة وضع البحرين بناء على طلب رسمي من الحكومة الإيرانية، وبموافقة من البريطانيين الذين كانوا يهيمنون على ملفي الدفاع والشؤون الخارجية للبحرين، طبقاً لاتفاقية الاحتلال التي تعود إلى العام 1861م.

هذا الموقف الإيراني الذي تبلور في 9 مارس 1970م؛ سجّله المنحوب الإيراني الدائم في الأمم المتحدة، والذي قدّم في 20 مارس 1970 رسالة رسمية تعبّر عن طلب الحكومة الإيرانية من الأمين العام للأمم المتحدة «ممارسة مساعيه بغية التحقيق من رغبات شعب البحرين فيما يتعلّق بالوضع المستقبلي لجزر البحرين».

تابع: ملف العدد

على الفور، أبدى الأمين العام موافقته على ممارسة هذا الدّور ووفقاً للاختصاصات التي حدّتها إيران وبريطانيا معاً. وبموجب ذلك؛ عين الأمين العام ممثلاً شخصياً له يتولّى التحقق من رغبات شعب البحرين، وهو فيتوريو وينسبير جيوشاردي. وعبر الأمين العام للأمم المتحدة عن شكره للأطراف المعنية لتعاونها في إنهاء هذا الخلاف القديم حول وضع البحرين، ووجّه تقديره للموقف الإيراني الرسمي بمنحه حرية البت التام في طريقة تطبيق مساعيه في هذا الملف

جيوشاردي: مهمة تقصي الحقائق

في 30 مارس 1970، وصل جيوشاردي إلى البحرين، وبحسب تقرير نشرته وكالة رويترز آنذاك؛ فقد استقبل رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة جيوشاردي في المطار، ومن هناك أعلن الأخير في تصريح له بأنه سوف يسعى قدر الإمكان للتحقق من رغبات شعب البحرين، والتشاور مع الشعب الممثل في المنظمات والجمعيات والهيئات والجماعات، فضلاً عن المواطنين وغيرهم

من الأشخاص كلما تطلبت الحاجة، بحسب تعبير جيوشاردي الذي أكد حرّية الجميع في الوصول إلى بعثة الأمم المتحدة والتعبير عن آرائهم مع الحفاظ على السرية في ذلك. كما أعلن جيوشاردي نيّته مقابلة المواطنين في القرى والمراكز النائية أيضاً. وبالفعل، بعد لقاءاته مع المنظمات واللجان والجمعيات بحلول الخامس من أبريل 1970؛ قام جيوشاردي بزيارة عددٍ من المدن والمناطق خارج العاصمة المنامة، بما في ذلك منطقة سترة.

قرار 278: استقلال البحرين

في 15 أبريل 1970 استكمل جيوشاردي مهمّته، وغادر البحرين متوجّهاً إلى جنيف لتحضير تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وفي الثّاني من مايو 1970 أصدر جيوشاردي تقريره المكوّن من 13 صفحة، وكانت خلاصته: «لقد استنتجت بقناعة أنّ الأغلبية الساحقة من شعب البحرين ترغب في الحصول على الاعتراف بهويّتهم في ظلّ دولة مستقلة وسيادة كاملة وحرّة في أن تقرّر بنفسها علاقاتها مع الدّول الأخرى». وهو نصّ القرار الذي سيعلن استقلال البحرين لاحقاً. وبناء على طلب إيران والمملكة المتحدة؛ عُقد اجتماع لمجلس الأمن في 11 مايو 1970م. وفي الجلسة التي حملت رقم 1536 تبنى المجلس بالإجماع قراراً حمل رقم 278 ونصّ في فقراته على ما ورد في تقرير جيوشاردي ومن غير تغيير يُذكر.



المقابلة

الباحث عباس المرشد في حوار مع «14 فبراير»: الاستقلال المنقوص في البحرين.. وسرقة الإنجاز الشعبي

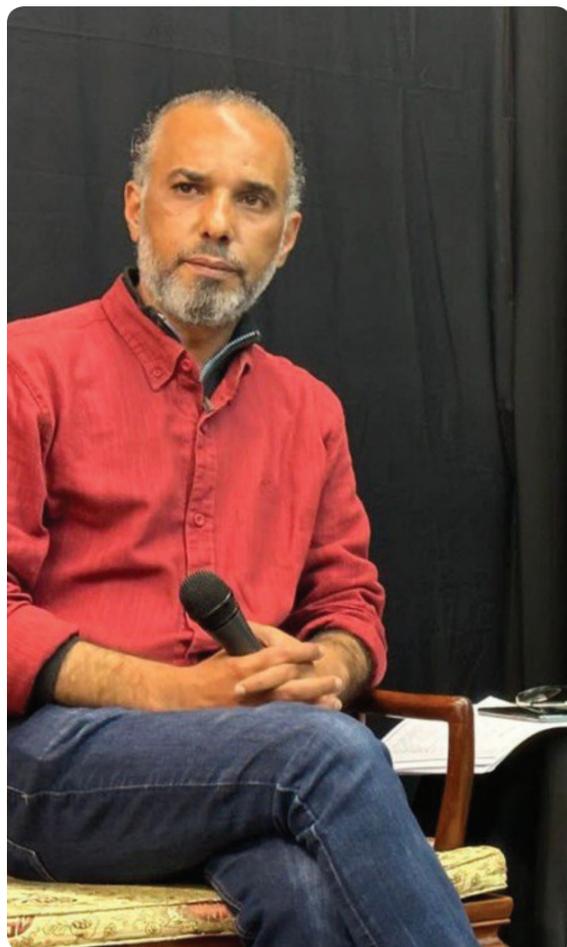
يؤكد الباحث البحرانيّ الأستاذ عباس المرشد أنّه كانت لدى شعب البحرين رؤية واضحة في موضوع الاستقلال عن بريطانيا، ويشير في هذا الحوار إلى أنّ الاستقلال كان تراكمًا نضاليًا خاضه الشعب وقياداته وشهد العديد من التّضحيات التي لازالت عالقة في الذاكرة. يقدّم الأستاذ المرشد وجهة نظر حول طبيعة الاستقصاء الأهمّيّ الذي عبّر فيه الشعب عن رغبته في الاستقلال، ولكنه يرى أنّ البريطانيين سرعان ما عادوا من «الثّأفة» لبيدّ عهد جديد من النّضال من أجل «الاستقلال الثّاني».

• في الذّكرى الثّالثة والخمسين لاستقلال البحرين عن الاستعمار البريطاني.. ما الذي يمكن استحضاره اليوم؟

لم يكن حدث إعلان استقلال البحرين حدثًا مفاجئًا، بل جاء نتيجة مخاض طويل من النّضال الرّافض للسيطرة البريطانيّة على جزيرة أوال. وإذا ما قُدّر لباحثٍ حصيف أن يُؤسّس لحظة وعي النّاس بضرورة مناهضة الإدارة البريطانيّة؛ فلن يخرج عن لحظة ثلاثينيّات القرن الماضي، التي بدأت بكتابه شعاراتٍ سياسيّة على الجدران تطالبُ برحيل الاستعمار البريطاني، ونضجت تلك الخطوات فترة تشكيل هيئة الاتحاد الوطني، إذ أصبح مطلب الاستقلال السّياسيّ مطلبًا شعبيًّا، دفعت الجماهيرُ في سبيله عددا من الشّهداء.

• ولكن الهيئة تعرّضت لهجوم واسع من السّلطة آنذاك، فهل أثار ذلك على المطالب الشعبيّة بالاستقلال؟

رغم الهجمة الشّرسية على هيئة الاتحاد الوطني، واعتقال قادتها، ونفيهم، وفرض قوانين الأمن العام؛ إلّا أنّ انتفاضة العام 1965 أعادت المواجهة مجدّدًا مع القوّات البريطانيّة وبشكل مباشر. ولم يكن بُدّ للإدارة البريطانيّة من إعادة التّفكير في جدوى بقائها العسكريّ والسّياسيّ المباشر. وتطفح ذاكرة رجال القرى البحرانيّة بذكرياتٍ كثيرة حول تلك الأحداث ودورهم الوطني فيها، إذ سيجد المراقب ندبات الرّصاص محفورة في أقدام أولئك النّاس، وسيحظى بسردٍ تاريخيّ تتعمّد السّلطات الحاكمة إخفاءه ووأده. فهناك ذاكرة تاريخيّة أنجزت وعيها بالاستقلال السّياسيّ، وتثبيت حقّ تقرير المصير، وهي العلامات التي تخشاه كل الأنظمة الاستعماريّة. وتخشى لحظات تفجّرها جماهيريًّا، لأن تلك اللحظات الفارقة قادرة على إحداث مفصلٍ تاريخيّ تستعيد به الذاكرة المقصيّة حمولتها وفاعليّتها، وتصبح قادرة على هيكلّة الدّولة ورسم سياساتها الداخليّة والخارجيّة..



نيويورك تايمز: سكّان البحرين 200 ألف نسمة

نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكيّة في عددها الصّادر في 3 مايو 1970 بأنّ عدد سكان البحرين آنذاك - بحسب الأمم المتحدة - كان يبلغ 200 ألف نسمة. ونقلت الصحيفة عن جيوشاردي قوله إنّ مواطني البحرين الذين التقاهم؛ أبدوا رغبتهم بالإجماع في دولةٍ مستقلة ذات سيادة كاملة، إلّا أنّه أضاف أنّ الأغلبية أكدت بأنّها يجب أن تكون دولةً عربيّة.

وفي 14 مايو 1970 صادق مجلس النواب الإيراني على قرار الأمم المتحدة باستقلال البحرين، حيث صوّت 186 لصالح القرار في مقابل أربعة أصواتٍ رفضت القرار. وفي 18 مايو 1970 وافق مجلس الشيوخ الإيراني، وبالإجماع، على القرار وصادق عليه.

قد تكون المطالبة الإيرانيّة باسترجاع السّيادة على البحرين وصلت إلى نهايةٍ ما، رغم أنّ الإيرانيين يرون أنّ هناك خلا كبيراً وقع فيه الشّاه بهذا الخصوص، واتهامه من البعض بالخيانة بسبب التّخلّي عن البحرين تحت عنوان «الاستفتاء»، ولكن المعضلة الأكبر بدت مع تخلّي آل خليفة عن وعدهم ببناء الدّولة الحديثة بعد إجهاض البرلمان والدستور العقدي في العام 1973. شكّل هذا النكث نقضا للقرار الأممي، وخاصّة مع تكرار آل خليفة نكوتهم بعد التّخلّي عن تعهداتهم في ميثاق العمل الوطني في العام 2002م، ثم عودة بريطانيا علنا إلى البحرين من بوابة القواعد العسكريّة في العام 2014م. ■

THE QUESTION OF BAHRAIN

Decision

At its 1536th meeting, on 11 May 1970, the Council decided to invite the representatives of Iran, Southern Yemen and Pakistan to participate, without vote, in the discussion of the item entitled:

"The question of Bahrain:

"(a) Letter dated 4 May 1970 from the Permanent Representative of Iran to the United Nations addressed to the President of the Security Council (S/9779)";²¹

"(b) Letter dated 5 May 1970 from the Permanent Representative of the United Kingdom to the Security Council (S/9779)";²²

²¹ Ibid, Supplement for April, May and June 1970.

dom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations addressed to the President of the Security Council (S/9783);²¹
(c) Note by the Secretary-General (S/9772)."²²

Resolution 278 (1970)

of 11 May 1970

The Security Council,
Noting the communication from the Secretary-General to the Security Council of 28 March 1970,²¹
Noting also the statements made by the representatives of Iran and the United Kingdom of Great Britain

• إذا عدنا إلى سياق هذه الذاكرة، كيف تُقدّم لنا بداية الخروج البريطاني من المنطقة؟

في العام 1968 أعلنت بريطانيا عن نيّتها في الانسحاب من عدن ومن منطقة الشرق الأوسط، وإنهاء كلّ أنماط الحكم الاستعماريّ، وهو إعلان جاء نتيجة سببين على الأقل، السبب الأول هو الكلفة المرتفعة للتواجد العسكريّ للقوات البريطانيّة، وهو ما دَفَع البريطانيّين للتفكير الجديّ حول استبدال تواجد قواتهم في المنطقة بقوةٍ أخرى تضمن مصالحهم بأقلّ كلفةٍ ممكنة. والسبب الثاني هو تصاعد الإرادة الدويّة في تصفية الاستعمار، وتخليّة العالم من الدّول المستعمرة. حينها كانت مشيخات الخليج تعيش الدّعر والخوف من المستقبل، ومن مسألة بقاها وحيدة في مواجهة شعوبها بعد انحسار القوّة البريطانيّة عن المنطقة. فكانت ترى في توخّدها السياسيّ أمام مطالب شعوب المنطقة؛ مسارا جيدا، لكنّه لا يضمن لها التفوّق أو التّحكّم التّام بشعوبها، إضافة إلى ذلك فإنّ بريطانيا لم تكن موافقةً على توخّد المشيخات، ولو في إطار شكليّ، فهي تُدرك خطورة ذلك مستقبلا، وتعرف أنّ نتائج ذلك قد تكون وخيمةً مع أيّ متغيّر إقليميّ أو سياسيّ كبير. نتيجة لذلك؛ وظّفت بريطانيا مشيخة البحرين لإفشال مسعى الاتحاد التّساعي بين مشيخات دول الخليج.

• في الجانب الآخر، كانت هناك مطالب إيران الشّاه بالبحرين، فكيف تُقدّم هذه المشهدية لحظة الخروج البريطانيّ؟

نعم، على الصّفة الثّانية كانت المطالب الإيرانيّة بضمّ البحرين تُشكّل مأزقا جديا للشاه أمام مؤسّساته في طهران، ووَجِد الشّاه نفسه ضعيفا أمام الإرادة البريطانيّة في منح مشيخة البحرين استقلالها الخاص، على غرار بقية مشيخات الخليج الأخرى. استمرّت المباحثات على مدى ثلاث سنوات بين البريطانيّين والسّعوديين والإيرانيين، ولم يكن لشيوخ المنامة أيّ نصيب من تلك المباحثات أو التّرتيبات، سوى الإشعار أو الإبلاغ ببعض المخرجات. وبدلا من إجراء استفتاءٍ حقيقيّ يعبر فيه شعب البحرين عن حقه في تقرير مصيره السياسيّ، وعن إرادته السياسيّة كما يريد؛ فقد شجّع السّعوديون شاه إيران على قبول العرض البريطانيّ بتحويل قضية البحرين إلى قضية استقصاء حقائق تابعة للأمين العام للأمم المتحدة، بدلا من مجلس الأمم المتحدة مباشرة، وتقرّر أن يكون هناك سؤال إجباري لا مناص من الإجابة عليه، وهو تخيير الناس بين قبول الانضمام لحكومة الشّاه، أو استقلال البحرين بزعامة العائلة الحاكمة.



• برأيك، ما الهدف من اعتماد هذه الطّريقة في معالجة قضية البحرين والمطلب الإيرانيّ؟

يمكن القول بأنّ الغرض الظّاهر من هذه الطّريقة هو تبرير للشّاه أمام الرّأي العام الإيرانيّ من جهة، وتثبيت شرعيّة عائلة الحكم الخليفيّ في البحرين من جهة أخرى. ولكن هناك ما يمكن وصفه بالهدف الأسمى أو الأعمق، وهو وأد قضية حقّ تقرير المصير، وتعطيل العمل به بما هو مبدأ سياسيّ، لأنّه يعني - عمليّا - النّهاية الأخيرة لكلّ قوّة مهيمنة أو نافذة تسلب إرادة النّاس وحقّهم السياسيّ في اختيار حكومتهم ونظام حكمهم السياسيّ. لقد كان هذا الإجراء بمثابة الطلقة الأمامية، ونهاية اللعبة السياسيّة التي فرضتها الإدارة البريطانيّة عبر تحويل إدارتها لشؤون البحرين من مظهرها الخشن، إلى مظهرها الجديد الناعم، وذلك بتثبيت نظامٍ مكروه لدى غالبية النّاس في البحرين.

• ولكن البعض يتساءل - في المقابل - عن موقف النّاس من شاه إيران آنذاك، وهل كان هذا الموقف مؤثرا في تحديد خيارهم في ذلك الوقت؟

في ذلك الوقت، كان النّاس في البحرين يُدركون مخاطر الشّاه باعتباره قوّة استعماريّة واستبداديّة أشدّ فحشا من عائلة الحكم الخليفيّ في البحرين، ولذلك انحاز النّاس إلى خيار الاستقلال بزعامة آل خلفيّة ليؤكّدوا حقيقةً أخرى، وهي وعي النّاس في الاختيار، وحتّى بين الخيارين السيئتين، وبذلك يتأكد لنا الحسّ القوميّ والوطنيّ للنّاس، وعدم التّفريط بالأرض والاستقلال الوطنيّ. عمليّا، كانت توجهات النّاس واضحةً ناحية الاستقلال التّام، ورفض الاستقلال المنقوص. ونلاحظ أنّ وثائق الاستقصاء الأمميّ لا تشير إلى سؤال البحارنة عن الضّمانات التي ستقدّمها بريطانيا لحماية النّاس من تغوّل استبداد عائلة الحكم في البحرين، في حين أنّ هذه العائلة أعطت انطبعا عاما بأنها قادرة على احترام الإدارة السياسيّة للنّاس، وأنّها على استعدادٍ للتنازل عن غصن الشجرة التي تتربّع عليه منذ العام 1783م. وقد بدأت مؤشّرات ذلك التنازل واضحة في لقاءات الأمير السّابق مع المرجعيّة الدينيّة في النجف الأشرف، وفي الحديث عن آليات وُضِع دستور دائم للبلاد يضمن المشاركة السياسيّة الحقيقيّة للنّاس. وفي الواقع، فقد أدرك النّاس حينها أنّ التخلّص من إحدى القويّ الشّريرة يُعدّ مكسبا كفيّا تتمكّن من مواجهة قوى الشرّ الأخرى، فسجّلت بعثة الاستقصاء الخاصّة بأمين عام الأمم المتّحدة نتيجةً ساحقةً لتأييد استقلال البحرين، وتأكيد مبادئ حقّ تقرير المصير.

• بعد كلّ ذلك، كيف ترى ما حدث من عودة للاستعمار في البحرين، وبحفاوة من الحكم الخليفيّ نفسه؟

لم يكن شعب البحرين شعبا استثنائيا عن الشّعوب الأخرى التي نالت استقلالها إداريا، ثم دخل عليها الاستعمار مرّة أخرى من النّوافذ التي صنعها بنفسه. ولعلّ أكبر هذه النّوافذ هي النّخب الحاكمة المتواطئة مع الاستعمار، إذ أصبح مألوفا أن نجد الشّعوب تناضل تحت عنوان «الاستقلال الثاني». وفي حال البحرين؛ أصبح الوضع أكثر تعقيدا والتباسا على الرّأي العام، وشهدنا أكبر سرقات القرن للإنجازات الشعبيّة. فبدلا من تكريس تاريخ إعلان استقلال البحرين، وتثبيت إرادة النّاس ودورها؛ عمّد بيت الحكم إلى تسويق الاعتراف بإنجازات النّاس، وحول ذكرى الاستقلال إلى ذكرى أخرى سقيمة هي تاريخ اعتلاء كرسي الحكم، وكأنّ البحرين مُلك شخصيّ، وثوراته غنائم قانون الفتح؛ وحتّى الدّستور الذي مثل بدايات عقد اجتماعيّ؛ تجاوزه بيت الحكم بدعم بريطانيّ وإملاء سعوديّ، لتكون البحرين تحت حكم الفرد وسلطة عائلة الاستبداد. لقد كرّست بريطانيا



عودتها الأمنيّة من خلال عمدتها إيان هندرسون، وبواسطته قضت البحرين عقودا تحت قانون أمن الدولة الذي استبدل في العام 2005 بقانون الأمن الوطني. والخلاصة، إن استعمارا عمره 150 عاما انتهى رسميا في العام 1971 لكنه عاد مجددا بعنوان حكم عائلة واحدة، وبقبضة أمنية شرسة تلفظها النفوس الطيبة لشعب البحرين. ■

منبر الجمعة في البحرين

تنديد باغتيال القائد هنيّة والعدوان الصهيونيّ على الضّاحية الجنوبيّة

نَدَّد خطيبُ الجمعة في البحرين سماحة العلّامة الشّيخ محمد صنقور باغتيال القائد إسماعيل هنيّة والعدوان الصهيونيّ على الضّاحية الجنوبيّة في بيروت، وقال في خطبة الجمعة جامع الإمام الصادق بالدرّاز، الثّاني من أغسطس 2024م إن العدو الغاصب وشركاه يتوهّمون أنّهم «يفتّون من عضد المقاومة أو يوهنون من عزيمتها باغتيال بعض قادتها»، مشدّداً أن «رجال المقاومة ماضون على طريق القدس إلى أن يندحر العدو».

وبدوره، أكد خطيبُ مسجد الزّهراء سماحة الشّيخ علي رحمة أنّ «الاعتقالات لقادة المقاومة لن تكسر شوكتها، ولن تحقّق للعدوّ أمناً»، مشيراً إلى أنّ الكيان الصهيونيّ الغاصب «زرع في قلب الوطن العربي والإسلامي لحماية المصالح الغربيّة».

وفي خطبة الجمعة في الدرّاز بتاريخ 26 يوليو/ تموز 2024م؛ توجّه سماحة العلّامة الشّيخ علي الصّدي بتساؤلاتٍ إلى الحكومة في البحرين حول استمرار الأزمة السياسيّة، والنتائج المترتبة على ذلك، وتساءل الشّيخ الصّدي عن الطّموحات الشعبيّة التي لبّتها الحكومة خلال هذه الأزمة، وسأل عن الجهة المستفيدة من إطالة أمد الأزمة، مشيراً إلى أنّ الواقع يكذبُ «وبشكل ملموس على عدم نجاعة» الأدوات الأمنيّة وجدواها.

وفي خطبة الجمعة بتاريخ 19 يوليو/ تموز، تطرّق الشّيخ الصّدي إلى ملف السّجناء في البحرين، مشيراً إلى الانتهاكات الجديدة التي يتعرّضون لها في سجن جو، معبّراً عن القلق حيال «مصير سجناء الرّأي»، ودعا الجهات الأمنيّة «إلى الإفصاح عن واقع الحال». وجدّد الشّيخ الصّدي الدّعوة إلى «تسوية الحالة السياسيّة والإسراع في معالجتها ونبذ النهج الأمنيّ وأدواته» انطلاقاً من «إطلاق كلّ سجناء الرّأي» والسّماح بعودة آمنة للمغتربين. ■



من أجل دستور متقدّم (لحلقة الثالثة)

دور المفاوضات: معضلة النّظام.. وجهود المعارضة في الحوار الجاد

إنّ العقدة تكمنُ - أساساً - في طبيعة النّظام في البحرين الرّافض لبناء الدولة من خلال تفاهم مشترك لتدوين دستور عقدي. هذه العقدة المتأصلة فرضت على المعارضة القيام بجهود مضاعفة لدفع النّظام للحوار الجاد، أي العمل على تفكيك بُنية الاستبداد بداخله. مثلاً، أرسلت لجنة عريضة التّسعينيات طلبات متكرّرة للقائد الأمير آنذاك، وحاول بعضُ الوجّهاء (المؤيدين لمطلب المعارضة) إيصال الرّسائل إلى النّظام والوساطة لتذليل العقبات، ولكن النّظام ظلّ بتعنته وخيار الأمني بقيادة البريطاني إيان هندرسون. لم يتمّ تحسين إدارة الضّغط التّفاوضي أثناء لقاءات السّجن التي أفضت لمبادرة التّسعينيات، فلم يوثق الحوار داخل السّجن، وغاب الجدول الزمنيّ لبنود الاتّفاق.

« ما الذي كان يمكن عمله واقتراحه اليوم للنّضال الدّستوري؟ »

إنّ الأزمة ليست في المعارضة، بل في النّظام، وبالتالي فإنّ أيّ مقترحات في النّضال الدّستوري لا بدّ أن تأخذ بالاعتبار الأدوات الكفيلة بمعالجة استبداد النّظام وتفكيكه. وقد فعلت المعارضة، بعد فرض دستور 2002 غير العقدي؛ شيئاً من ذلك، إذ نجحت في تفعيل خطين متوازيين لإصلاح الوضع الدّستوري: خطّ الضّغط الشعبي (صياغة مصطلح «الانقلاب الدّستوري»، مقاطعة البرلمان، تحريك الاحتجاج الدّستوري على الأرض..)، وخطّ السّجال القانونيّ (المؤتمر الدّستوري، العرائض الدّستوريّة، مخاطبة الأمم المتّحدة والعالم..). وقد جنت المعارضة ثماراً أجبرت النّظام على التّفاوض مع المعارضة حول الموضوع الدّستوري عام 2004، من خلال حوار وزير العمل آنذاك مع الجمعيّات المعارضة، والذي استمرّ عدّة جلسات قبل أن ينفصّ بسبب تراجع النّظام عن بحث الموضوع الدّستوري في هذا الحوار. هذه تجارب لا بدّ من أخذ عبرها اليوم. ■

« كيف يتمّ في العادة الانتقال إلى عملية وضع الدّستور؟ »

الدّستور هو نصّ مكتوب يتمّ تدوينه بناء على توافق طرفين يكونان متنازعين في الغالب، والوصول إلى ذلك يقتضي سلسلة إجراءات يقتنع فيها الطرفان بضرورة التّوافق. هذه الإجراءات إمّا تكون على شكل مفاوضات لوضع دستور جديد أو إجراء تعديلاتٍ دستوريّة. تمثل هذه الإجراءات جزءاً لا يتجزأ من مرحلة ما قبل وضع الدّستور، أي أنّ وضع دستور جديد هو بمنزلة «الخطوة اللّاحقة بعد عقد اتفاق صلح أو سلام أو تهدئة».

« ما أهمية مثل هذه الإجراءات في الوصول إلى نتائج مثمرة، بحسب وضع البحرين؟ »

من الضّروري أن تكون هناك تفاهمات أو مفاوضات مشتركة بين المتنازعين لضمان الانتقال السليم نحو مرحلة وضع الدّستور أو إجراء تعديلاتٍ دستوريّة. ولكن ما يُعقد الأمر في البحرين هو أنّ النّظام لا يبدي جدية في ذلك. مثلاً، في انتفاضة التّسعينيات أعدت عريضة شعبية للمطالبة بدستور 73، ولكن الأمير السّابق رفض استلامها، وأعلن عن مجلس شوريّ معين. مع اشتداد القمع؛ انقطع خطّ الاتّصال المفضي للتّفاوض، وجرى اعتقال قيادات العريضة تبعاً. وفي السّجن، عام 1995، جرت محاولة لخلق أجواء مميّدة للتّفاوض، من خلال حوار داخل السّجن وفق بنود تقوّم على تهدئة الشارع، وإطلاق سراح المعتقلين على مراحل، وتأجيل التّفاوض حول الموضوع الدّستوري. ولكن سرعان ما اكتشفت لجنة «المبادرة» تملّص النّظام من التّعهدات، فأعاد اعتقال قيادات المعارضة حتى العام 2000.

« ماذا فعلت المعارضة في التّسعينيات ضمن محاولات دفع النّظام للتّفاوض حول الملف الدّستوري؟ »



المقاوم الشهيد إسماعيل هنية: من أجواء اللقاءات مع «ائتلاف 14 فبراير»



حرص ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير على صياغة رؤية مركزية بخصوص قضية فلسطين، وبالتوازي مع قضيتيه الأساسية بتحقيق العدل والكرامة والحرية في البحرين، وفي هذا الصدد قال قيادي في الائتلاف في تصريح خاص لنشرة (14 فبراير) إن الموضوع الفلسطيني «ليس غريباً على شعب البحرين، ولكنّه أخذ بُعداً أكثر شمولية بعد أن كشف الكيان الخليفيّ علاقاته السرية الوطيدة مع الكيان الصهيوني، وتحديدًا بعد الإعلان عن اتفاق التطبيع الخليفيّ في سبتمبر 2020م، ومنذ تلك اللحظة أخذنا على عاتقنا بلورة برامج ومشاريع تربط بين البحرين وفلسطين، سواء على مستوى الرؤية والشعار أو المصير المشترك».

وأوضح القيادي في الائتلاف أنّ الأقسام السياسية والإعلامية والميدانية في الائتلاف أعدت، وعلى مدى الأعوام السابقة، برامج عديدة لبلورة الرؤية التي أكدت عليها قيادة الائتلاف بخصوص التطابق بين الكيانين الخليفيّ والصهيونيّ، مشيراً إلى برنامج إحياء

ذكرى الشهيد المقاوم مزاحم الشتر الذي تضمّن عدّة فعاليات بما في ذلك إقامة قبر رمزيّ له إلى جوار شهداء فلسطين بمقبرة شاتيل في بيروت، وكذلك تنفيذ أكثر من جدارية تحمل عنوان فلسطين ومقاومتها باسم شعب البحرين، بينها جدارية عند قرية كفر كلا الجنوبية على الجدار الفاصل بين لبنان وفلسطين المحتلة، وجدارية أخرى في قلب الضاحية الجنوبية التي دُشنت بمناسبة يوم القدس العالمي في العام 2023م.

وقد نظم المجلس السياسيّ في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير مشاريع مشتركة مع القوى الفلسطينية في لبنان وسوريا وداخل فلسطين المحتلة، ومن ذلك المشاركة في إعداد برامج وندوات حول القضية الفلسطينية ومناهضة التطبيع وتنظيم زيارات مشتركة في مخيمات اللاجئين، كما تمّ التعاون في تبادل البيانات والمعلومات حول مقاومة التطبيع وسبل تعزيز الحضور الشعبيّ في البحرين والخليج على مستوى دعم المقاومة الفلسطينية ومواجهة المشروع الصهيونيّ.

تقارير عامة

وفي الإطار، أعد القسم البحثي في المجلس السياسيّ تقريراً موسعاً حول وضع التطبيع في البحرين، وجرى تعميمه بين القوى المعنيّة في فصول المقاومة.

وفي هذا السياق، كشف القيادي بأن الائتلاف سجّل سلسلة من اللقاءات مع قيادات المقاومة الفلسطينية على مدى السنوات الماضية، وبينهم القائد الشهيد إسماعيل هنية، وقد تکرّر اللقاء معه في بيروت، ابتداءً من العام 2020م، إذ عقد قياديون من الائتلاف سلسلة لقاءات مع الشهيد هنية إضافة لقيادات أخرى ومنهم أمين عام الجهاد الإسلاميّ المجاهد زياد نخالة، وكانت اللقاءات الأولى من نوعها التي تجري مع قيادات من المعارضة البحرينية.

وفي اللقاء المذكور الذي حصل في سبتمبر 2020م، عبّر الشهيد هنية «عن شكره لموقف شعب البحرين التضامني مع فلسطين» وأكد أنّ «التطبيع مع الكيان الصهيونيّ لن يمرّ مرور الكرام على شعوب المنطقة». ودعا الشهيد الكبير إلى «وحدة الموقف الوطنيّ والإسلاميّ في مواجهة التّدافع على المشروع الصهيوني في المنطقة». وحضر هذا اللقاء نائب رئيس المكتب السياسيّ للحركة الشهيد الكبير صالح العاروري، وعضو المكتب الأستاذ أسامة حمدان.

وفي تصريحات صحافية سابقة، قال القيادي في الائتلاف (أبو زينب) لصحيفة «الأخبار» اللبنانية، إن هذه اللقاءات ستكون «بدايةً لمرحلة جديدة من التعاطي الجادّ مع الاندفاع الخليجيّ نحو الكيان الصهيونيّ»، وأضاف «شعب البحرين لن يتخلّى عن قضية فلسطين مهما حصل من قمع وتضييق عليه، ولا عن الوقوف في صفّ واحد مع قوى المقاومة لمناهضة المشروع الأميركيّ والإسرائيليّ في المنطقة»، وهذه اللقاءات هي «للبراءة من هرولة النظام الخليفيّ نحو التطبيع الذي سيقاومه الشعب البحرينيّ بكلّ سبل المقاومة الممكنة والمتاحة». (صحيفة «الأخبار»، الخميس، 1 تشرين الأول / أكتوبر 2020) ■

14 فبراير - الخميس 1 تشرين الأول 2020 - العدد 4162

14 العالم

تقرير

هنية يلتقي المعارضة البحرينية للمرة الأولى: للتوحد في وجه التطبيع

دعواته، وحدة الموقف الوطني، ومواقفه، وهو من أبرز الشخصيات الفلسطينية البارزة، وهو من أبرز الشخصيات الفلسطينية البارزة، وهو من أبرز الشخصيات الفلسطينية البارزة.



الخضوة وعزّرت مختلف القوى السياسية والدينية في البلاد من موقف رفض وتعت الخوفين إلى الالتزام بمقاطعة إسرائيل باعتبار الأخرى تعود الأول ثلاثة. ومع الالتحاق السريع للنظام البحريني، الذي لديه تاريخ حافل من التعاون الأمني مع آل أبيي، يترك التعيين، تصاعدت موجة الغضب، لفتح المواقف المشددة على الحق الوطني والقومي في إسقاط مشاريع التطبيع والدعوات إلى الالتزام بالمقاطعة الشاملة. وفيما تقهقرت الاحتجاجات في الشارع سريعاً، لا تسجّل أن مصادر بحرينية معارضة إن يتخرج الغضب لدى الشعب والشرايح الشعبية إلى سلسلة من الاحتجاجات المتصاعدة، على نحو ما شهدته في الأيام الماضية بعض المناطق، حين خرج متظاهرون ولعنوا لائحات تحذّر بالتطبيع وخلفات شعارات حذرة للمقاومة الفلسطينية في الخوازة، الصرحت جمعيات منسقة ببيانات تحذّر والتطبيع، وعت الجمعية البحرينية للمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني إلى الوقوف في وجه الخضوة ومواقفها بكل الطرق الشريفة، وحثّت الحكومة على التراجع عن الخطوة لتحذّر ضميراً عن البحرين وشعبها وعلى الشعب الفلسطيني.

مع الأسف العام للحركة الجهاد الإسلاميّ زوّار تحفّظ، مسع الأيدي حافياً للموقف الشعبي الرافض للتطبيع، فيما شدّد نخالته على أهمية التوحيد بين الشيعة والسنة في الدفاع عن قضايا الأمة، وعقد سبقتها، محذراً أن هرولة الإنذمة العربية نحو التطبيع مثل لقوات جمعت الأسبوع الماضي في بيروت قيادات من قوى المعارضة البحرينية، بينها قوى تعدّ لدى المنظمة المشددة، مع قيادات «مساند والجبهة» والجمعة الشعبية وتفتح وتسلمة التحرير. وأعاد مصدر في الائتلاف 14 فبراير، بيان لقاء جمع قيادة الائتلاف ورئيس المكتب السياسيّ حركة المقاومة الإسلامية حماس، إسماعيل هنية، الأسبوع الماضي، عن في حالته هنية: «من شكره وخوف شعب البحرين التضامني مع فلسطين». وأدّ أن التطبيع مع الشبان الصهيونيّين لن يمرّ مرور هنية على شعوب المنطقة، وعتا حذراً إلى وحدة الموقف الوطنيّ والإسلامي في مواجهة التّدافع على المشروع الصهيونيّ في المنطقة». وعرض اللقاء، تأكّد رئيس اللقاء السياسيّ للحركة صالح العاروري، وعضو المكتب السياسيّ أسامة حمدان، منذ إعلان دولة الإمارات التطبيع مع إسرائيل، وتواتر في البحرين موجات شعبية عارضة ضدّ هذه

لا تكفي المقاومة الفلسطينية بلانج موجة التطبيع الخليجيّ مم إسرائيل، بل باتت تراجها بخطوات مفرّقة استمرارية لمحور التطبيع. خطوات سمّت الفصائل في ما مضى، ولا سيما حماس، إلى تجنّبها شكلاً ونحت أوج عنوات حرباً لادام مع هذه الأنظمة لكنها اليوم ترى لها صفة بالأخطار في تسييف على مع الفوه التي لتناظم ضد رفض التطبيع. عن ذلك لقاء قيادات المعارضة في البحرين، حيث بنحو الرض الشعبي للتطبيع في الجزيرة الخليجية منحه المتناحد

خليفة كوراني
أسف محور التطبيع لائمة حاديين لدى المقاومة الفلسطينية بعد توقيع الإمارات والبحرين اتفاقاً لهما مع إسرائيل، باتت الضمان الفلسطينية ترى أنها في حلّ من إلزام نفسها بالثاني عن استقران النظام الإسرائيليّ والسعوديّ وإزعاجهما، تخيار لم بعد جددياً يتخرج التوجه الجديد يمزج من الاندفاع في التمسك فوق الطفرة مع مختلف القوى من المقاومة في المنطقة، في مسار يقترض أن يأخذ شكلاً

أبو زينب: اللقاءات ستكون بداية لمرحلة جديدة من التعاطي الجادّ مع النظام الخليجيّ

تصاعداً، إلى على رغم حساسية أمر مماثل لدى الرياض وأبو ظبي والمملكة، اجرت قيادة حركة حماس لقاءات مع قيادات في المعارضة البحرينية، في الأولى من نوعها. في البحرين، حيث أصر مختلفات سلسلة التطبيع، لم تسجّل استقطاب في لقاء جمع الرض 14 فبراير، وهو ما تقو على شغل بيانات صريحة للتلفين

الأول من أغسطس 1966: نشرة لفصيل معارض تدعو إلى الوحدة الوطنية

في هذا اليوم، الأول من أغسطس 1966م؛ أصدرت جبهة التحرير الوطني البحرانية - إحدى الفصائل المعارضة آنذاك - عدداً جديداً من نشرة «الجماهير»، وهي نشرة حزبية خاصة بالجبهة، وقد حملت النشرة عنواناً أساسياً يقول: «وحدتنا الوطنية سبيلنا نحو الحرية».

الافتتاحية الرئيسية للنشرة أشارت إلى «التطورات السياسية» التي تمرّ بها البلاد، وتوقّفت على وجه التحديد عند تجديد اتفاقية القواعد العسكرية الأجنبية في البحرين، وهي الاتفاقية التي وصفتها النشرة بـ«وصمة العار الجديدة»، وأكدت أن ذلك يمثل تحوُّلاً «بالغ الأهمية»، وعلى النحو الذي «يحتّم على جميع القوى الوطنية المخلصة أن تدرس وتستوعب الظروف الناشئة في وطننا وفي المنطقة بصورة عامّة»، بحسب ما جاء في المقال الذي توقّف بشكل مستفيض عند تحركات جرت آنذاك على صعيد «النفوذ الاستعماري والمحافظة على موارد البترول وأسواق التصريف في شرقي شبه الجزيرة العربية»، في مقابل «المد الثوري» الذي كانت تشهده بلدان عدّة في ستينيات القرن الماضي، وهو المدّ الذي كان «يقلق الاستعماريين» ويدفعهم لحماية «الحكومات الرجعية في الجزيرة العربية» كما ذكر المقال الذي انتهى إلى القول «لقد ثبت من خلال التجارب أنّه لا يمكن صدّ الهجوم الاستعماري الرجعي إلا بتلاحم القوى على الضعدين الوطني والقومي»، داعياً «جميع القوى المخلصة إلى رص صفوفها وتعبئة قواها وتلاحمها جنباً إلى جنب النضال ضد الاستعمار».

حوار العدد

القياديّ في حركة الجهاد الإسلاميّ محفوظ منوّر (1-2): مسؤولية كبيرة على الأحزاب لتحريك الاحتجاج الشعبيّ ضدّ التطبيع



يؤكد القياديّ في حركة الجهاد الإسلاميّ الأستاذ محفوظ منوّر: أنّ المقاومة اليوم في وضع متقدّم على أكثر من مستوى، كما أنّ الكيان الصهيونيّ يتعرّض لهتزازات غير عادية، تطال وظيفيته المرتبطة بالقوى الاستعمارية. في مقابل ذلك، يوجّه الأستاذ منوّر ملاحظاته الناقدة للحراك الشعبيّ المقاوم للاحتلال والتطبيع، وهو في الوقت الذي يشير فيه إلى الحراك المتميّز لشعب البحرين، ومنذ «طوفان الأقصى»؛ لكنّه يرمي بأنّ هناك حاجة لاحتجاجات أوسع على المستوى الشعبيّ العربيّ، موجّها المسؤولية في ذلك إلى الأحزاب والقوى النخبوية. وفيما يلي، الجزء الأوّل من حوار «14 فبراير» مع الأستاذ منوّر.

مقاومة التطبيع

« في البداية، كيف توصّف واقع الاحتجاج في الدّول العربيّة خاصّة بعد حرب الإبادة الصهيونيّة في غزّة؟

تعزيز حراك الشعوب

« أمام هذا الواقع المؤسف، كيف ترون السبيل المتاحة للعمل على تعزيز الحراك الشعبيّ في خصوص القضية الفلسطينية؟

إنّ ذلك يتركّز على قضايا أساسية تتصلّ بالحراك على مستوى كلّ الأمم، وليس على مستوى الشعوب العربيّة وحسب. أولى هذه القضايا ما يتعلّق بالمحفّز والإرادة، وبعد ذلك المحرّك، بهذا الخصوص، أعتقد أنّ المحفّز حاضر، والكلّ شاهد ما يحصل من جرائم. صحيح أنّ مجازر كثيرة ارتكبت في كلّ الحروب على مستوى العالم، وهناك مجازر راح ضحيتها مئات الآلاف. بيد أنّ ما يحصل في قطاع غزة هو أنّ المجازر تُرتكب في بثّ مباشر، وكأنّك تتابع مهرجاناً أو مباراةً أو شيئاً من هذا القبيل. هذا الأمر يؤدّي إلى أن يشعر الإنسان بأنّ ثمة أمراً لا يمكن السكوت عليه أو قبوله. برأيي، وأرى أنّ المحفّز موجود بخصوص فلسطين وغزّة، وكذلك أنا على يقين بأنّ الإرادة حاضرة على مستوى شعوبنا وشعوب العالم، ولكنّها تحتاج إلى المسألة الأخرى التي أشرتُ إليها، وهي المحرّك.

لا أعتقد أنّ ثمة دولة عربيّة أو خليجيّة - باستثناء شعب البحرين - خرجَ شعبها رافضاً للتطبيع مع كيان الاحتلال الصهيونيّ، ومن المؤسف أنّنا لم نشاهد مظاهرات في العالم العربيّ، باستثناء المواقف القليلة، وذلك رغم حرب الإبادة التي تحصل في غزّة. لم نشاهد لا مظاهرات ولا وقفات، إلا ما ندر. وهذا أمرٌ غريب، بل مستهجنٌ في دول يُفترض أنّ قضيتها المركزية هي فلسطين. وطبعاً هناك أسباب كثيرة لذلك، وخاصّة مسألة النظام العربي الذي يحكم شعوبه بيد من حديد، فلا مجال للحريّات، ولا للقبول بأيّة كلمة مستقلة، خصوصاً في الدّول التي تربطها علاقات مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة، وعلاقات مباشرة وغير مباشرة مع الكيان المحتلّ.

الجماهير

لسانُ جَمالِ جبهة التحرير الوطنيّ
البحرينيّ

• أغسطس ١٩٦٦ •

★ مطبعة الجبهة

وحدتنا الوطنية سبيلنا نحو الحرية

تسم الفترة التي تمرّ بها بلادنا في أعقاب التصورات السياسية وبعد تجديد وصمة العار الجديدة (التي لا تزال قائمة) أهمية بالغة تتم على جميع القوى الوطنية الخاصة التي تدرس وتستوعب الظروف الناشئة في وطننا وفي المنطقة بصورة عامّة.

إن ثورة مارس ١٩٦٦ الجديدة قد عزت مناعة الخليج بأسرها فكانت ردود الفعل مختلفة بطبيعة الحال... فقد أيدت في الإمارات الأخرى ثورة الشعب البحرينيّ البطول واتباعها هم بلغ سحر الثورة والتي اشتدّت في الكويت ذلك وباشروا بجمع التبرعات والمعونات لغرّوا الشهداء والجرحى الذين سقطوا برصاص عصابة القتل والارهاب، دفاعاً عن كرامته وإحقاق شعوبه وحرية واستقلال وطنهم... تلك التبرعات التي صادرتها فيما بعد طغمة الكويت الخائفة... وهذا ما تحببنا أن نذكره في جبهة الجاهية في منطقتنا الخدماء في لفظه

« ما المقصود بالمحرك في هذه المسألة، وخاصة إذا تحدثنا عن عالمنا وشعوبنا العربيّة؟ »

المقصود به هو الجهات التي تدعو إلى الفعاليات الاحتجاجية، مثل التظاهرات والاعتصامات والوقفات في السّاحات والشوارع. وهي بشكل أساسي تتمثل في الأحزاب، القوى، نخب المثقفين، والشخصيات الفاعلة في المجتمع. هؤلاء هم المحرك، وهم من يتحمّل المسؤولية الأكبر، لأنّ المواطن - الذي لديه رغبة وإرادة ومحفّز - لا يمكن أن يكون فاعلا في المظاهرات، أو أن يفتح باب منزله ثم يخرج، من غير أن تكون هناك دعوات وجهات تعمل في هذا الاتجاه.

« ولكن قد يقول البعض بأنّ هناك قوانين في دولنا تمنع التظاهر أو لا تمنح الترخيص القانوني لذلك. »

نعم، ولكن جزء من تلك الجهات الفاعلة يستطيع الحصول على الرّخص للمظاهرات، نعلم أن هناك قوانين وأنظمة في دولنا تُقيّد حقّ التظاهر، ومع ذلك يمكن الحصول على هذا الأمر بسبيل كثيرة، ويمكن بالتالي تحقيق المشاركة. فالجهات المعنية بشكل أساسي هي القوى التي لها جمهور وأنصار، فهي قادرة على أن تكون حاضرة في كلّ الساحات، وكذلك الأمر مع النخب والفعاليات. ومن المؤسف أن ذلك يحصل بنسبة قليلة في دولنا. وفي هذا المجال، لا نستطيع أن نغفل مثلا ما يحصل في اليمن الذي لا يخوض حربا على المستوى العسكري وحسب، ولكنه يعاني من الحصار الواسع، ورغم ذلك نجد أن الشعب اليمني يخرج ويقول لقيادته اليمينية إن خيارنا هو أن نواجه الاحتلال والعدوان، وأن نرفض ما يحصل في فلسطين وغزّة، وأن ندعم مقاومتها بكلّ الطرق.



« وبرأيكم، هل تتركز أهمية الاحتجاج الشعبي في دول معيّنة؟ »

نعم، إنّ الدّول التي نحتاج أن يكون فيها الاحتجاج الشعبي هي تلك التي لحكوماتها علاقة مع الكيان المحتل، وبينهم اتّفاقات تطبيع، وكذلك الحكومات التي لها علاقة مع الإدارة الأمريكيّة، لأنّ هذه الإدارة حينما تشعر بخطر الحضور الشعبي على هذه الأنظمة والحكومات الرّاعية للمصالح الأمريكيّة؛ فإنّها تأخذ ذلك بالحسبان. وإذا كنا نقول بأنّ فعاليات الاحتجاج ينبغي أن تكون مؤثّرة وتأتي بنتيجة؛ فإنّها يجب أن تجري في مثل هذه الدّول، أما الدّول الأخرى مثل اليمن أو العراق أو إيران أو لبنان؛ فإنّ القوى الأساسيّة فيها، وحكوماتها، ومقاوماتها؛ حاضرة في الميدان، وهي جزء من المعركة، فأيّ حضور شعبيّ فيها هو بمثابة دعم معنويّ للشعب الفلسطينيّ وتأكيد للوقوف معه وعدم التخلّي عن الواجب تجاهه. ولكن، الأكثر تأثيرا هو الحراك الشعبي الذي يحصل في تلك البلدان التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالكيان الصهيونيّ، وتسير في الرّكب الأمريكيّ وسياساته.

طوفان الأقصى ومصير الكيان الوظيفي

« بعد عمليّة «طوفان الأقصى»؛ جرى النّظر مجدّدا في طبيعة الكيان الصهيونيّ، وما يتعرّض له من تهديد وجوديّ. هل فقد هذا الكيان وظيفته برأيكم؟ وهل تراه آيلا إلى الانحلال والسقوط؟ »

كما هو معلوم، فإنّ الكيان الصهيونيّ هو كيان له وظيفة محدّدة، فهو وُجد من أجل حماية المصالح الغربيّة، طالما أنّ هذه المنطقة بها صالح حيويّة أمريكيّة غربيّة. فضلا عن وجود العلاقات مع بعض الأنظمة العربيّة. ولكن هناك دول أخرى معادية للكيان الصهيونيّ، أو على الأقل لا تتوافق مع السياسات الأمريكيّة. في ظلّ ذلك، وبسبب دوره الوظيفيّ؛ فقد اعتمد الكيان الغاصب على العصى

والجّزرة معا، وبالتالي عندما يصبح هذا الكيان عاجزا عن حماية نفسه، كما دلّت على ذلك عملية 7 أكتوبر (طوفان الأقصى)؛ فإنّ هذا الكيان يفقد الوظيفة، ويفقد بالتالي النظام الغربي قاعدته العسكريّة المتقدّمة في المنطقة. إنّ هذا الكيان هو أرخص حاملة طائرات أمريكيّة في المنطقة، فكلّ ما يقوم به الاحتلال في المنطقة هو ضمن سياسات الإدارة الأمريكيّة، والغربيّة بشكل عام. وعندما يصل هذا الكيان إلى هذا الضعف والعجز وعدم القدرة عن الدّفاع عن نفسه؛ فهذا يعني أنّه غير قادر على تمثيل المصالح الغربيّة وحمايتها، ويصبح - بالعكس - سببا في تهديد مصالح الغرب والأمريكيين.

« يدفعنا ذلك للحديث عن واقع عالمنا العربيّ اليوم، وتحديدًا المشروع العربيّ الرّسمي في مواجهة الأطماع الأجنبيّة. كيف ترى ذلك؟ »

نعلم جميعا أنّ جزءا من دول النّظام العربيّ هو عبارة عن تركيبة مصطنعة من المملكة المتّحدة في مرحلة الانسحاب الاستعماريّ، ومن ثم تولّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة أمور هذه الدّول، ولذلك، وبمعنى دقيق، فلا يوجد مشروع عربيّ يتعرّض للانهار، بل هناك دول أو نظم عربيّة لها علاقات ومصالح مع النّظام الغربيّ بشكل عام، والولايات المتّحدة الأمريكيّة بشكل خاص، مقابل حماية عروش أنظمة تلك الدّول. طبعًا، هناك دول خارج هذا الإطار واجهت - في العقود الماضية - كلّ السياسات الأمريكيّة، منها من تصدّر المشهد ومنها من خرج منه لأسباب كثيرة. وبالتالي، نحن اليوم بحاجة إلى مشروع عربيّ حقيقيّ، يكون أساسا لنهضة عربيّة جديدة، وهذا لن يحصل ما لم يكن للأشقاء العرب موقف في وجه السياسات الأمريكيّة والغربيّة في المنطقة، وعلى وجه الخصوص في وجه المشروع الصهيوني. وفي النتيجة، فإنّ العالم العربي سيبقى على ما هو عليه، حيث توجد دول تنصاع بشكل كامل للإدارة الأمريكيّة وسياساتها، في مقابل دول وقوى ترفض هذه السياسات، وتدفع أثمانا باهظة بسبب ذلك.



ثَمَّنَ المجلسُ السياسي في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير بالحضور الشعبي في البحرين تنديداً بجريمتي اغتيال القائد إسماعيل هنية والقائد الكبير السيد فؤاد شكر، وأكد في موقف صادر بتاريخ 5 أغسطس / آب 2024م على الإصرار الشعبي في البلاد في اتجاه المفاصلة مع الكيان الخليفي والمضي في تحقيق أهداف ثورة 14 فبراير

وفي موقف صادر بتاريخ 22 يوليو/ تموز 2024م عبّر المجلس السياسي عن شديد إدانته للجريمة التي ارتكبتها مرتزقة الكيان الخليفي بإطلاق النار على الشاب حسين بداو خلال تظاهرة شعبية للمواطنين تضامناً مع السجناء السياسيين الذين يخوضون معركة جديدة في مواجهة التعديلات المنهجية المفروضة عليهم. ورأى المجلس بأن التصعيد الخليفي الأمني يدعو إلى «ضرورة الوحدة الوطنية»، والحذر من مخططات النظام في إثارة التوتر المذهبي.

وقد حذّر المجلس في موقفه بتاريخ 8 يوليو/ تموز من «المخططات الخفية التي يعدها الحلف الأمريكي الصهيوني انطلاقاً من البحرين»، بالإشارة إلى الزيارات واللقاءات الأمريكية مع وجوه النظام الخليفي، ووضع المجلس هذه العلاقات «في إطار التحالف الشرير ضد المقاومة ومحورها الشريف، وكذلك السعي الخبيث للنيل من شعبنا العزيز وشعبونا الحرّة في المنطقة، لاسيما مع حلول عشرة الإمام الحسين بن علي (ع)، حيث التدخّل الأميركيّ على الأنظمة العميلة، ودفعها نحو المزيد من ممارسة الضغوط السياسية على الشعب وقواه الحيّة، وهو ما انعكس في تجدد السلوك الخليفي بالتضييق على إحياء الشعائر الحسينية، ومنع رواديد وخطباء من السفر للمشاركة في إحياء الذكرى في الخارج».

العام العربي، وخاصة بين الشباب، وأخذ البعض يحمل شعار «لا تكون ملكياً أكثر من الملك»، في إشارة إلى أن بعض الفلسطينيين تنازلوا عن حقوقهم، واعترفوا بالكيان الصهيوني. ومن ذلك انصرف العرب والشباب العربي لإدارة شؤونهم الخاصة بعيداً عن همّ الفلسطيني. ولكن الحقيقة أنّ هناك فلسطينيين رفضوا هذا الواقع الذي فرضته منظمة «التحرير»، بدليل الانتفاضات التي حصلت في 1987، وفي العام 2000، والدليل الأكبر هو ولادة المقاومة مجدداً على أيدي حركة الجهاد الإسلامي وحركة (حماس)، والقوى الأخرى التي مضت على الطريق نفسه. لقد أعاد ذلك - ولا شك - بعض الثقة للمواطن العربي، رغم استمرار الوضع العام في اهتزاز واضطراب كبيرين.

« ومتى حصل برأيكم الانتقال الأوسع في دور المقاومة، على مستوى عموم المنطقة؟

حصل ذلك عندما بدأت المقاومة تستعيد قوتها، وحينما بدأت في تحقيق الإنجازات على الأرض، سواء على مستوى تحرير قطاع غزة في العام 2005، أو ما سبق ذلك مع تحرير جنوب لبنان في العام 2000، مع ما قامت به المقاومة اللبنانية على وجه الخصوص، ومن ثم المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. هذا الأمر شكّل انعطافة مهمّة على مستوى الوعي الجديد، وتصعيد مستوى الثقة عند المواطن العربي، وعودة الأمل إلى الشباب العربي. صحيح أن هناك من تنازل وتخلّى عن القضية، لكن أيضاً هناك من لازل يحمل الرّاية. أسهم ذلك في بناء جيل من الشباب الفلسطيني واللبناني والعربي؛ تجددت لديه الهمة والمقاومة، واقتنع بأن المواجهة مع الاحتلال هي قابلة لتحقيق الأهداف على غرار ما حصل في جنوب لبنان وغزة، وكما تُظهره المقاومة اليوم من قوّة وعنفوان. ■

« علي مستوى الوعي العام لدى الشعوب والشباب العربي؛ كان هناك إلهام كبير مثله المقاومة الفلسطينية على مدى مراحل تاريخية طويلة. إلى أي مدى نجحت هذه التجربة بالفعل في خلق هذا الوعي العام؟

بالتأكيد! عندما احتلت فلسطين، ووقع حرب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وصولاً إلى عام 1967 والهزائم المتتالية؛ نجد أن المقاومة الفلسطينية تدرجت مع الوقت، وخاصة مع معركة الكرامة في عام 1968، وقد شكّلت هذه المقاومة واقعا معنوياً كبيراً، إذ أكدت أن هناك إمكانية لهزيمة هذا الاحتلال، وأنّ هذا الاحتلال لا يستطيع على الدوام أن يُوقع الهزيمة في العرب، أنظمة وجيوشاً. من المهم تذكّر أن معركة الكرامة في العام 68 حققت انتصاراً للمقاومة الفلسطينية إلى جانب الجيش الأردني، وشكّلت نقلة نوعية للشباب العربي، وفي ذلك الوقت فإنّ القواعد والمعسكرات الخاصة بحركة (فتح) تحديداً - التي كانت أولى الفصائل الفلسطينية - لم تعد تتسع للمتطوعين، وقد انعكس ذلك على مستوى الوعي السياسي، وعلى مستوى وعي المواجهة، أي أننا نستطيع كأمة، وفي حال توحدنا، وامتلكنا عناصر القوّة؛ أن نواجه هذا المشروع ونهزمه.

« ولكن.. ماذا حدث بعد ذلك؟ ألم يكن التراجع عن المقاومة بين الفلسطينيين سبباً في الانكسارات التي توالفت فيما بعد؟

المؤسف أنّ المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة (فتح) من خلال (منظمة التحرير)؛ شهدت فيما بعد تراجعاً على مستوى المدّ الثوري، وذلك بعد أن توطّدت العلاقة بين المنظمة والأنظمة العربية، وتوثقت المصالح فيما بينها، ليأتي بعد ذلك اتفاق (أوسلو) الذي شكّل نكسة لدى الوعي



عيد الشهداء وذكرى الاستقلال: منظومة تحرير الذاكرة والوجود

بقلم: كريم البحراني

لم يتداول الجيل الصاعد في عقد الثمانينيات، في الغالب، شيئاً في يومياته عن استقلال البحرين. عاش هذا الجيل تحت تأثير الدعاية الخليفية المستميتة التي أوحت للمواطنين بأن المناسبة «الوطنية» الوحيدة التي تربطهم بالوطن وتاريخه؛ هي المناسبة التي يحييها الخليفيون في 16 ديسمبر، مع تحويله إلى «عيد» للاحتفال والفرح العام، وتتغزل فيه المؤسسات الحكومية والخاصة كافة، لاستقطاب المواطنين وإدخالهم في «أجواء» الاحتفالات المصاحبة بذكرى ما يُسمى «عيد الجلوس». ويتذكر هذا الجيل الكرنفالات التي تُنظم في الشارع المحاذي للملعب «الوطني» بمدينة عيسى، ويتم إلزام الوزارات بالمشاركة فيها من خلال عربات تحمل مواطنين وتعلوها صور الخليفيين وعبارات حول «أعياد الوطن» المزعومة. هذا المشهد يختصر حجم «التزييف الممنهج» الذي استهدف غسل الذاكرة وإحلال تواريخ بديلة عن الحقائق الفعلية التي ترتبط بتاريخ الوطن، وعلى وجه الخصوص تاريخ 14 أغسطس: ذكرى الاستقلال عن البريطانيين، إذ ألغى قضا من مناهج التعليم والإعلام الرسمي.

وقعت «الهزة الأولى» التي شرخت هذا التزوير مع اندلاع انتفاضة التسعينيات (1994)، حيث وجد جيل العقد الثاني من الاستقلال نفسه أمام مشهد حي لطبيعة القبيلة الحاكمة، القائمة على سياسة التمييز الطائفي واستجلاب الأجنبي وتقويته على حساب أبناء الوطن الأصلاء. ومع نهاية العام 2010: محامون من ذاكرتهم العلاقة «القهرية» و«المزورة» مع تاريخ 16 ديسمبر، وبات هذا التاريخ يرتبط بمعان معارضة آل خليفة، إذ ترسخ شعبياً إحياء «عيد الشهداء»، وسدّت بذلك أقوى ضربة لأخطر تاريخ مُحَرَّف في ذاكرة الوطن.

بالتوازي، أخذ تاريخ 14 أغسطس موضعه الصحيح باعتباره المنصة الوطنية التي تجمع كل المواطنين. شكّلت التوليفة بين «عيد الشهداء» و«ذكرى الاستقلال» ما يُشبه المنظومة الوطنية التغييرية التي شيّدت القيم الأساسية في التعايش مع آل خليفة (باعتبارهم محتلين غزاة)، وتاريخ الوطن (المتمثل في تاريخ الاستقلال 14 أغسطس)، ومنه تعمّقت عقيدة التحرر من الاحتلال الأجنبية المتعاقبة (الغزو الخليفي، الاحتلال السعودي، القواعد الأمريكية والبريطانية، والتطبيع الخياني مع الصهاينة). ■



القاموس السياسي

الاستعمار وتصفيته: من عصر الإمبريالية إلى الاستعمار الجديد



أما ممارسات السيطرة الاستعمارية؛ فهي قد تكون إدارة استعمارية مباشرة، مثل النمط الفرنسي، وقد تأخذ شكل السيطرة غير المباشرة، كما هو الحال مع النمط البريطاني. بعد ذلك؛ دخل العالم مرحلة «تصفية الاستعمار»، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، وما أعقبها من استنزاف القوى الاستعمارية لقدراتها المالية والعسكرية. ومن ذلك، جاءت موجة الاستقلال لهذه المستعمرات، ابتداء من الهند في العام 1947.

ورافق عملية تصفية الاستعمار العديد من نضالات التحرر الوطنية، لأن تلك القوى الاستعمارية لم تكن مستعدة للانسحاب الطوعي. وقد حصلت سياسات من التلاعب بين قوى الاستعمار السابقة، وبعض القوى المحلية التي كانت تتعاون مع الاستعمار قبل الانسحاب.

يمكن ملاحظة ذلك بوضوح مع تجربة البحرين، إذ إن قبيلة آل خليفة - التي وجدت رعاية كاملة من الاستعمار البريطاني - سرعان ما نصّبهم البريطانيون حكاماً على البحرين، ليضمن البريطانيون الحفاظ على مصالحهم تحت الحكم الخليفي، في ظل سيادة شكلية وتبعية عميقة ومتواصلة بين المستعمر البريطاني وآل خليفة، وهو بدوره ما أتاح الحديث عن «الاستعمار الجديد». ■

جاءت مفردة «الاستعمار» من الكلمة اللاتينية «كولونيا»، ومعناها «مستوطنة حضرية». يعدّ الاستعمار ظاهرة تاريخية عالمية، وهي ارتبطت بمعنى محدد، وهو الاحتلال والاستيلاء على أرض من قبل قوة أجنبية والسيطرة السياسية عليها. ويمكن التمييز بين مرحلتين للاستعمار: الأولى شهدت التوسع الاستعماري من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، وقام به على الأغلب البرتغاليون والإسبان والبريطانيون والفرنسيون والهولنديون. والمرحلة الأخرى هي «عصر الإمبريالية» التي امتدّت من 1870م إلى 1945م، والذي انتهى بعد تقسيم العالم بشكل يكاد يكون كاملاً بين القوى الاستعمارية المتنافسة، وقد انضمت إلى تلك القوى حينذاك كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وإيطاليا.

انحسر الاستعمار الأوروبي القائم على النهب، في حين وجدت الإمبريالية في القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ترتيبها في المقام الأول، سعياً نحو السيطرة والهيمنة على المناطق. إن الاستعمار هو نظام سيطرة قمعي، يستند على العنف العسكري، الذي قد يصل إلى إبادة السكان الأصليين، واستبعادهم من المشاركة السياسية، وتدمير الأسس الثقافية لهويتهم الأصيلة، ما يؤدي إلى تصدعات اجتماعية حادة.

إصدارات

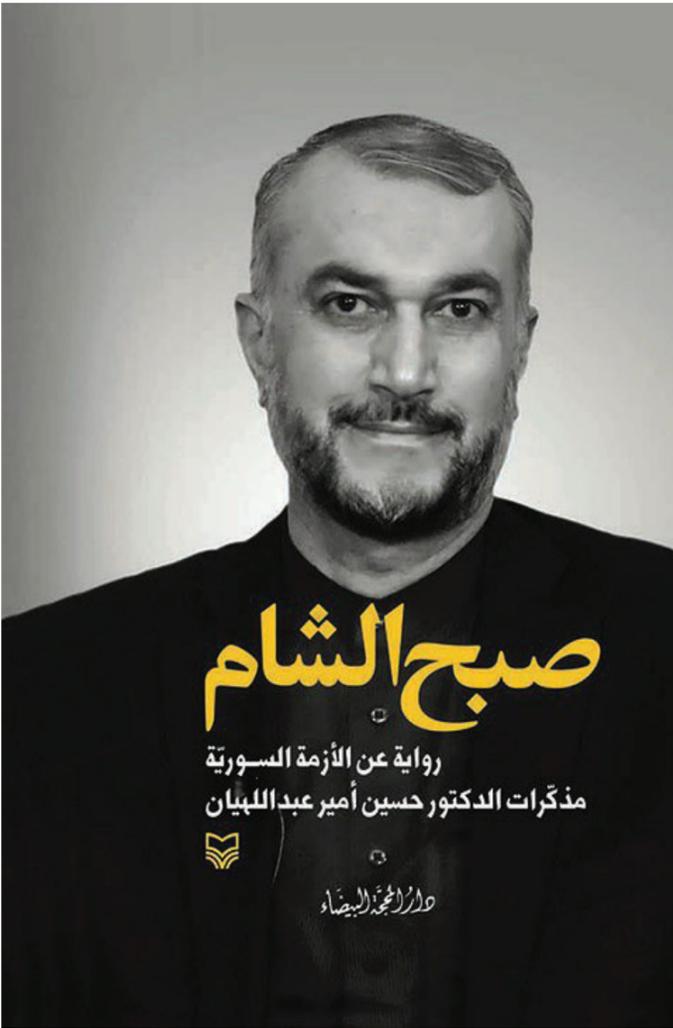
«صبح الشام»: البحرين وثورتها في مذكرات الزّاحل عبد اللهيان

يتطرق عبد اللهيان إلى النهج القمعي لآل خليفة، حيث يقول إن «حكومة البحرين والعسكريين السعوديين، بادروا إلى القتل، والاعتقال، وسحب الجنسيات، وحتى إلى إعدام أبناء البلد الأصليين والشباب اليافعين». في ظلّ الاشتباكات؛ فقد استمرت «المطالبات الشعبية على الرغم من تدخل الأجهزة الأمنية والعسكرية السعودية». ويوصف عبد اللهيان الهمينة السعودية على البحرين «إلى حدود أنّ النظام السعودي قد أمسك بحاكمية آل خليفة».

أصدرَ المرحومُ الدكتور حسين أمير عبد اللهيان مذكراته قبل رحيله بعامين تقريبا، وطُبعت ترجمتها العربية في العام 2024م، تتركز المذكرات على الأزمة السورية بعد العام 2011م، ولكنها تتطرق أيضا إلى وضع البحرين، خصوصا أنّ عبد اللهيان كان آخر سفير إيراني في المنامة قبل ثورة 14 فبراير. يوضح عبد اللهيان بأنّ هذه الثورة «أوصلت نظام آل خليفة الحاكم قاب قوسين أو أدنى من الانهيار»، انطلاقا من ميدان اللؤلؤة في المنامة.

يتوقف عبد اللهيان عند الدور الشعبي الذي قام به الأستاذ حسن مشيمع، فيقول: «من المناسب الإشارة إلى (..) الشيخ حسن مشيمع، وهو من قادة الأحزاب الشيعية الفاعلة ومن المعتقدين بالاعتراض السلمي؛ كان يتابع مطالبته مع بعض الشباب، ويؤدون صلاة الفجر في ميدان اللؤلؤة جماعة، ثم يتحركون في مسيرة نحو قصر الأمير [الملك]». ويضيف: «على مستوى الساحة، كان بعض الشباب يتحركون خلف الشيخ حسن مشيمع، وعلى المستوى السياسي كانت حركة الوفاق البحرانية بقيادة أمينها العام الشيخ علي سلمان فعّالة، وعلى المستوى العام كانت وجهتهم آية الله الشيخ عيسى قاسم، الذي كان يرسم للناس اتجاهاتهم». ويسجل عبد اللهيان بأن لقيادة ثورة البحرين جملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها «من حيث الأسلوب والمنهج والمتابعة السلمية لتحقيق المطالب».

يكشف عبد اللهيان عن رسالة سعودية تبلغتها إيران من وزير الخارجية السوري وليد المعلم، إذ أقر آل سعود بأنّ «ما تشهده البحرين يسبب لنا مشاكل عديدة»، وطلب السعوديون من إيران مساعدتهم «في عدم حصول هذه التحولات»، ولكن سرعان ما تغير هذا الخطاب السعودي، حيث توجهت «المخططات الأمريكية والغربية وحتى السعودية» نحو سوريا، ومنه بدأ التعاون الإيراني مع سوريا في مواجهة الإرهاب.



مواقف وتصريحات



العلامة الغريفي: الاستدعاءات تُكدر صورة عاشوراء



قال العلامة السيد عبد الله الغريفي إنّ «الاستدعاءات لعدد من العلماء والخطباء والرواديد» خلال موسم عاشوراء في البحرين: «تُشكل قلقا كبيرا يكدر صورة النجاح الكبير الذي حققه هذا الموسم العاشورائي». وقال السيد الغريفي في كلمة بتاريخ 26 يوليو/ تموز 2024 في جامع الإمام الصادق بالقفول؛ إنّ عاشوراء البحرين «تمثل نموذجا راقيا»، ولكن لا ينبغي أن «تهتز» هذه الصورة، مشددا على أنّ «حرية المعتقد والقيام بالشعائر الدينية والمواكب العاشورائية أمر مكفول دستوريا». وأضاف «إنّ نهج الاستدعاءات مهما كانت مبرراته يكدر الأجواء العاشورائية التي نفخر بها في هذا الوطن الحبيب».

علماء البحرين: خفافيش الظلام وراء الحادث الإرهابي في مسقط

دان كبار علماء البحرين الحادث الإرهابي الذي استهدف مسجد الإمام علي في العاصمة العمانية مسقط يوم

كبار علماء البحرين ندين الحادث الإرهابي في مسقط

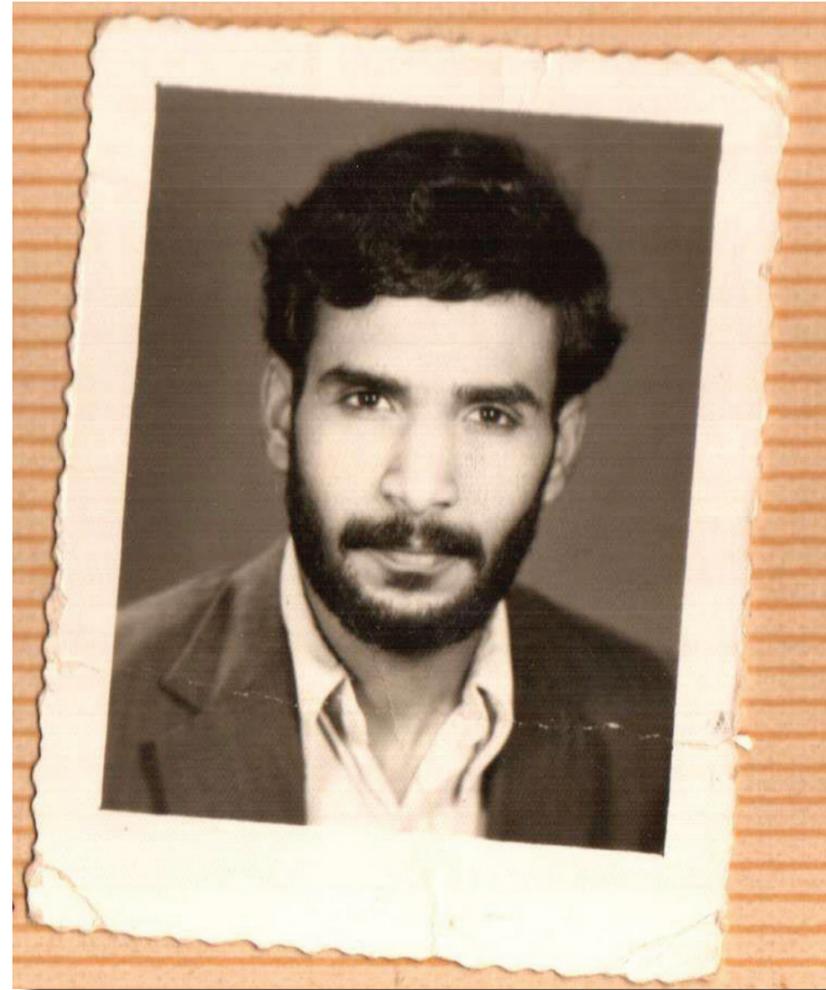


الثلاثاء 16 يوليو/ تموز 2024، وقدموا العزاء إلى «إخوة الإيمان بهذا المصاب الجليل». وقال كبار العلماء، في بيان مشترك: «أقدم خفافيش الظلام والظلم والموتورون بشعائر عاشوراء الحسين في مسقط على مداممة المعزّين بالأسلحة النارية ما أسفر عن شهادة عدد من المؤمنين الحسينيين وإصابة آخرين». ووقع على البيان أصحاب السّماحة السيد عبدالله الغريفي، الشيخ محمد صالح الربيعي، الشيخ محمد صنقور، الشيخ محمود العالي، والشيخ علي الصدي.

الدكتور العراقي: كلنا ثقة بهذا الجيل البحراني الواعد

قال رئيس المكتب السياسي لائتلاف 14 فبراير في بيروت، الدكتور إبراهيم العراقي، إنّ «النسخة الخليفة الحاكمة» اليوم في البحرين؛ «لا تقل في الإجرام والتوحش عن نسخها السابقة، بل حطمت كل الأرقام في سجلها الدمويّ تجاه شعب البحرين الأصليين». وأشار العراقي في تدوينة على وسائل التواصل الاجتماعي إلى أنّ «روح الشباب الثورية» تتجدد جيلا بعد جيل، و«بكل تحد وإصرار، لانتزاع الحقوق، رغم الأثمان الباهظة، من سجون وتعذيب وإعدام وتهجير»، معبرا عن ثقته العالية بهذا الجيل «الواعد الذي سيحقق النصر في هذه المعادلة التاريخية غير المتكافئة بين القبيلة الغازية المجرمة وبين الشعب الصّابر المناضل».





رغم سنّه المبكرة: قدّم المرحوم أحمد الإسكافي (1954-1985) إسهاماً عميقاً في بناء القواعد الأساسية للجيل الأول من الحركة الدينية الحديثة في البحرين. يختصر لقب «الأستاذ» الذي يُعرّف به في بلدة السنابس، وعموم البلاد؛ جانباً من ذلك الحضور والتأثير الواسع بين الناس. التحق الأستاذ بالدراسة الابتدائية عام 1961م في مدرستي الخميس والسنابس، ثم درس الإعدادية بمدرسة الخميس، وتوجّه بعدها إلى التعليم الصناعي بمدرسة جدحفص الثانوية الصناعية، وتخرّج منها عام 1971م، فتزوَّج مباشرة، والتحق مُوظّفاً في العام نفسه بشركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، وقضى فيها 11 عاماً حصل فيها على دورة دراسية في البحرين عام 1974م، وابتعث في دورة أخرى إلى بريطانيا في سبتمبر 1978م، ثم استقال من عمله عام 1982م وعمل مدرّياً بوزارة الأشغال والكهرباء والماء، وابتعث في دروة دراسية تدريبية إلى إيطاليا في العام نفسه.

في العام 1977 أسس الأستاذ «المجلس» في بيته في شهر رمضان من كل عام، ليتحوّل مشروع «المجلس» إلى مكان للاجتماع والدروس، وهو ما يجعل هذا النموذج الشكل التجميعي للجيل الإسلامي الحديث، وهو نواة مشروع آخر مهم أسسه الأستاذ وهو مشروع تعليم الصلاة والدروس الدينية في ماتم. شكّل مشروع التعليم الديني العلامة الأكبر في حركة الأستاذ، إذ أسهم في شقّ الطريق أمام الحركة الإسلامية على امتداد البحرين. ابتدأ المشروع في العام 1977 بماتم بن خميس، ثم توسّع إلى ماتم البلدة. ودعا الأستاذ بقية المناطق لتبني فكرة المشروع والعمل عليه.

كتب الأستاذ في بعض المجلات مثل «المواقف» و«الأمل» و«التوعية»، وله مؤلفات، منها كتيّاب «الضياع»، و«المراهقة بين المشكلة والحل»، و«فلسفة الحب في الإسلام»، و«نفحات من نهج الوصي»، وقد غادر الدنيا وهو يكتب في كتاب «العمل والعامل وإدارتهما في الإسلام».

توفي الأستاذ غريفاً في الهند في 28 أغسطس 1985م، ونُقل جثمانه إلى البحرين ودُفن بجوار قبر أبيه في مقبرة السنابس.

يصفه الدكتور منصور الجمري بأته «مؤسّسة متكاملة»، إذ كان كلّ الشّباب يدرسون عنده، ولديه نشاط اجتماعي واسع خارج السنابس، وهو ما جعله «أكثر من جمعية وأكبر من تنظيم سياسي». ■

التّحليل السياسيّ

مقولة «الخارج» في سياق ثورة البحرين: المستويات وخطاب المعالجة

تحقيق الأمن والاستقرار الحقيقيين والدائمين، مع الرّفص الواضح (المباشر والعلني) للمحاور الأجنبية المعادية لمصالح الشعب وطموحاته في الحرية والاستقلال والسيادة. سيكون على خطاب المعارضة أن يُشدّد، دوماً، على أنّ النأي بالنفس عن التأثيرات الخارجية لا يكون إلا عبر مشروع دولة دستورية شعبية مستقلة وكاملة السيادة.

2. عدم تنازل الواجهات والمنابر الدينية عن الالتزام «الشّرعي» والقيمي (الحضاري) بالعلاقة مع الخارج المرجعي، في مستوى الولي الفقيه ومراجع الدين الكبار. على أن يتركز خطاب هذه الواجهات على إظهار هذا الالتزام بعيداً عن التفسيرات أو التوظيفات المباشرة التي تتوجّه إلى السياسة المحلية (بتعبير آية الله قاسم)، ليس لعدم وجود هذا الارتباط، وإنما ذلك مبني على فكرة «الهندسة العملية» المناسبة للظروف والوقائع الخارجية، والتي تراعي توازنات القوى، والسبل الأنسب لمحاصرة الاتهامات أو تبريرات الآخرين في الإفساد على المعارضة وتحجيم حضورها في الخارج، حقوقياً ودبلوماسياً واجتماعياً وغير ذلك.

3. توعية الشارع العام (البيئات الشعبية والشبابية) بمركزية العلاقة مع المحور المقاوم في إطار: مقاومة المشروع الأمريكي والصهيوني، على أن يتبلور الإفصاح الشعبي والميداني عن هذه العلاقة؛ وفق مستويات الخطر والتّحدي الأمني القائم. أي أنه من غير الصحيح (في المطلق) إشعار أو تربية أو تثقيف الشارع العام المعارض على عدم الانسجام والتعاطي مع «المحور المقاوم» ابتداءً أو استمراراً، مهما كانت التبريرات (الأمنية أو التكتيكية) المطروحة، وإتّما السّليم أن تتم إدارة الإفصاح والإظهار لهذه العلاقة وفق الظروف والإمكانات والمستجدات القائمة، وأن يكون ذلك مفتوحاً من حيث المحتوى والوسائل، والتي يحددها الطرف الشعبي وحدود طاقات البيئات المعارضة العامة. ■

(هيئة تحرير «14 فبراير»)

شكّلت مقولة «الخارج» - منذ بداية ثورة البحرين عام 2011 - موضوعاً نقاشياً، سواء داخل المعارضة، أو الجمهور العام، فضلاً عن الاتهامات النمطية التي اعتاد النظام على توجيهها إلى المعارضة وقواها. لقد انصبّ خطاب المعارضة على نفي فكرة الارتباط بالخارج، وأنها لا ترفع أجندة أجنبية، مع التّشديد على وطنيتها من حيث الأهداف والمطالب، وفي السياق، انشغلت المعارضة في تفسير مواقفها العامة التي تتقاطع مع المحاور الإقليمية، والأحداث الكبرى التي تجري في المنطقة. وبشكل إجمالي، فإن «الخارج» بالنسبة للمعارضة له أكثر من مستوى ومعنى، وذلك على النحو التالي:

- الخارج «المرجعي»: المتمثّل في المرجعية الدينية والمنظومة العقائدية والدينية والولائية، والتي تعبّر عنها المرجعيّات المركزية في الوسط الشيعي العام، أي الولي الفقيه، ومراجع الحوزة الكبار.

- الخارج «المقاوم»: والذي يتمثّل تحديداً في «محور المقاومة» في إطاره الموجه ضدّ المشروع الأمريكي من جهة، والكيان الصهيوني من جهة أخرى.

- الخارج «الاستبدادي»: المتمثّل أساساً في الأنظمة (والجماعات) التي تعمل على تقديم الدّعم والمساندة (بكل أشكالها) للنظام في البحرين، والتّغطية على انتهاكاته، وبما يستهدف إضعاف المعارضة وتحجيم مطالبها.

إنّ كلّ مستوى من هذه المستويات يتمثّل إطاراً أو عنواناً خاصاً، وقد أدى الخلط فيما بينها إلى الوقوع في بعض الأخطاء أو الخطابات المتهافئة هنا أو هناك. وفي سبيل معالجة ذلك، فإنّ المطلوب هو العمل على إعادة رسم حدود مستويات «الخارج» وفق المقترح التالي:

1. أن تتولّى القوى السياسية المعارضة تأكيد أنّ مطالبها وأهدافها موجهة إلى الدّاخل من حيث العمل على بناء دولة عصرية دستورية أساسها الحكم الديمقراطي الحقيقي، والسيادة والاستقلال الكامل. أي أنّ المعارضة السياسية معنية (فقط) في خطابها المعلن بنفي «أجنبية» مطالبها وأهدافها، وأنّ عملها المعارض موجه لبناء الدّاخل، بناء على مصالح الوطن والمواطنين في



العلامة الشيخ محمود العاللي- خطاب
ليلة العاشر من محرم - العاصمة المنامة-
17 يوليو/ تموز 2024



المجلس السياسي



14f2011.com



14fef_bahrain



@COALITION14

فبراير 1